[نوال بن خالدي]
[أستاذة محاضرة. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان]
[nbenkhaldi@yahoo.fr]

[محمد بن بوزيان]
[استاذ دكتور. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان]
[mbenbouziane@yahoo.fr]

الملخص:

النظام المصرفي الجزائري:بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة و محدودية الصيرفة التقليدية

لقد شهدت السوق المصرفية العالمية تطورات متسارعة خلال السنوات الأخيرة و ذلك نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة المالية، مما أدى إلى وضع البنوك أمام رهانات و تحديات وجب عليها كسبها، الأمر الذي دفعها إلى وضع إستراتيجيات مواجهه أهمها التحول إلى بنوك شاملة تقدم كافة الخدمات المالية (البنكية و غير البنكية)، ومن بين هذه البنوك ، البنوك الجزائرية. و عليه يتلخص هذا البحث في دراسة واقع الصيرفة الشاملة في الجزائر ومعوقات تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الشاملة،البنوك الجزائرية،الإصلاحات البنكية، قانون النقد و القرض، المنتوجات البنكية.

Abstacts :

The global banking market has evolved rapidly in recent years due to the growth of financial globalization, this put the banks against issues and challenges which they have to face. Therefore, banks have developed specific strategies including the transition to universal banks offer all financial services (banking and non-banking), and among these banks, Algerian banks. For that, the objective of this work is to study the reality of the universal bank in Algeria and the obstacles of its application.

Key words:Universal Banking, Algerian banks, bankingreforms, the Law on MoneyandLoan, BankingProducts.

مقدمة:

لقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي و العشرين العديد من التطورات لعل أهمها تلك المتمثلة في التوجه للبنوك الشاملة و التي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية في العالم بما فيها النظم المصرفية في الدول العربية.

فقد شهدت القطاعات المصرفية في هذه الدول تطورات هامة في الأعوام الماضية إذ قامت العديد من الدول العربية ببذل جهود حثيثة لإصلاح أنظمتها المصرفية و ذلك تماشيا مع تحرير القطاعات المصرفية فيها، فقد ساهمت هذه الإصلاحات التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات

في تطوير القطاع المصرفي في جوانب عديدة خاصة مع انفتاحه على المنافسة الأجنبية و التي جعلته يواجه الكثير من الرهانات أهمها تطبيق و تفعيل نموذج الصرفة الشاملة في البنوك العربية.

و الجزائر بدورها و على غرار الدول العربية الأخرى و في إطار سعيها لتحرير خدماتها البنكية على المستوى العالمي، أصبحت عرضة للعديد من التحديات، تحدي الزبائن الباحثين دائما على منتجات جديدة، تحدي التكنولوجيا و المعلوماتية، تحدي الكفاءات المهنية، و لهذا و في إطار مواجهتها لهذه التحديات كان لابد عليها التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الشاملة، حتى تستطيع مواجهة آثار الانفتاح على العالم الخارجي.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما واقع الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية ؟ و ما معوقات تطبيقها؟؟

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلي التعريف بالصيرفة الشاملة، و دراسة واقعها في البنوك الجزائرية خاصة بعد تلك الإصلاحات التي مست النظام المصرفي، بالإظافة إلى المعوقات التي حالت دون إنتشار هذا النموذج.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية و الإلمام بجميع جوانبها إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي .

أولا: ماهية الصيرفة الشاملة

1.المفهوم و النشأة:

مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات انتهجت المجموعة الأوروبية نموذج الصيرفة الشاملة باعتمادها سياسة الكل، و ذلك من خلال المؤتمر التنسيقي الصيرفي الثاني في عام 1988 أين دعى أعضاء هذه المجموعة للتنفيذ الكامل لهذه السياسة[1].

و عليه و مع تزايد الاتجاه نحو العولمة ظهر الكيان الخاص بالبنوك الشاملة الذي جاء ترجمة عملية لتضخم أعمال البنوك و دخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى مثل القيام بخدمات التأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار أو قيام الشركات القابضة البنكية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة توزيعا للمخاطر و مواجهة المنافسة.[2]

و من هنا ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية و غير التقليدية في منظمة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل للأعمال و الوظائف لتلبي كل طلبات العميل و تحل جميع مشكلاته.[3]

2.خصائص البنوك الشاملة:

يتميز البنك الشامل بجملة من الخصائص هي:

*يقدم كافة الخدمات التي يطلبها العميل في أي وقت و مكان، و بالشكل الذي يحتاجه العميل ، مما يشبع رغبته.

*بنك قائم على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة.[4]

*البنك الذي يجمع بين الوظائف التقليدية و غير التقليدية أي لا تقتصر خدماته على البنكية فحسب بل يتعداها إلى المالية[5].

---

[1]- Georg Rich, Christian Walter., (1993),"The Future of Universal Banking," Cato Journal, Vol. 13, No. 2,p289

[2]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري"إدارة البنوك"،ص **22**

[3]- Colvin, C. L(,2007), 'Universal Banking Failure? An Analysis of the Contrasting Responses of the Amsterdamsche Bank and the Rotterdamsche Bank Vereeniging to the Dutch Financial Crisis of the 1920s', LSE Economic History Working Paper Series 98,p 14

[4]- - صلاح الدين حسين السيسي ،(2003)،"قضايا مصرفية معاصرة1" دار عالم الكتب للطباعة, الطبعة الأولى عام، ص 75-76

و عموما البنك الشامل هو الذي يتميز بالشمول، التنوع، الديناميكية، الإبتكار، التكامل و التواصل.[6]

ثانيا: النظام المصرفي الجزائري

1– النظام البنكي الجزائري قبل إصلاحات 1986:

1–1: النظام البنكي خلال (1962– 1966)

لقد خرجت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال بنظام بنكي ورثته عن فرنسا، قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي، وقد اتخذت بعد الاستقلال جملة من الإجراءات الاستعجالية :

- في 29 أوت 1962 عزلت الخزينة العمومية الجزائريّة عن تلك الفرنسية. كما أنّها قامت بتأسيس البنك المركزي الجزائري وذلك في 1962/12/13.[7]
- في ماي 1963 أنشئ ما يعرف الآن بالبنك المركزي الجزائري للتنمية[8]، وقد جاء هذا الصندوق لملأ الفراغ الذي أحدثه توقف بنوك كبرى فرنسية كانت تتعامل بالائتمان المتوسط والطويل الأجل.

2–1: النظام البنكي خلال (1966– 1986):

أ_ تأميم البنوك الأجنبية:

لقد قامت الجزائر بعملية التأميم عام 1966 ، وقد ظهرت بعد هذه العملية ثلاث بنوك إلى الوجود وهي البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، وذلك خلال الفترة 1966- 1967.

ب– الإصلاح المالي لعام 1971:

لقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 برؤية جديدة لعلاقات التمويل، فقد حدّد هذا الإصلاح طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخطّطة.[9]

ج– إعادة هيكلة المنظومة البنكية 1980:

سعيًا منها لإحياء دور البنوك قامت السلطات الجزائرية وابتداءً من 1980 بإعادة هيكلة المنظومة البنكية، وذلك من أجل :

– تحرير الخزينة من تلك الأعباء التي كانت تثقل كاهلها.

– إرجاع البنوك التجارية إلى القيام بوظيفتها الأساسية وإعطائها الدفع الفعّال لتعبئة الموارد المالية الوطنية وجمع الادّخار.[10] وقد نتج عن هذه العملية ظهور بنكان جديدان في الساحة المصرفية وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وبنك التنمية المحلية BDL.[11]

2: النظام البنكي الجزائري بعد إصلاحات 1986

2–1:القانون المتعلّق بنظام القروض والبنوك:

وبصفة عامة جاء هذا القانون ليعيد للبنوك وظائفها التقليدية وقد تضمّن ما يلي:[12]

---

[5]- Xie Lili, (2007)," Universal Banking, Conflicts of Interest and Firm Growth", Journal of Financial Services Research 32 (3),p 8

[6]- رشيد صالح عبد الفتاح،(2000)،" البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي"، دار النهضة العربية،،ص 101

[7]- شاكر القزويني (1992)" **محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص 55– 57

[8]- أحمد هني " **اقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 67

[9]- طاهر لطرش(2003)"**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ، ص 181– 183

[10]- أحمد هني " **اقتصاد الجزائر المستقلة**" مرجع سابق ص71–72

[11]- شاكر القزويني "**محاضرات في اقتصاد البنوك**" مرجع سابق ص 62– 63

[12]- محمود حميدات، (2000)"**مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 139

– إعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، بحيث يقوم بالمهام التقليدية التي يقوم بها أي بنك مركزي.

– استعادة مؤسسات التمويل لدورها المتمثل في تعبئة الادّخار وتوزيع.

– تقليص دور الخزينة في نظام التمويل.

– إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وأخرى استشارية

2–2: القانون المتعلّق باستقلالية البنوك

لقد شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع أعطى للبنوك استقلاليتها في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات فبموجب القانون 88– 06 أصبح البنك عبارة عن شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، حيث أصبح يعمل بمبدأ الربحية و المردودية.

2–3:قانون النقد والقرض

في عام 1990، أجريت على النظام البنكي الجزائري جملة من الإصلاحات وذلك بموجب القانون رقم 90–10 الصادر في أفريل 1990 المتعلّق بالنقد والقرض و الذي حمل في طياته مجموعة من المبادئ تمكنه من تحقيق أهدافه وهي كالآتي:[13]

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:**

المقصود من وراء هذا المبدأ هو أنّ القرارات النقدية أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحدّدها السلطات النقدية بحيث لم تعد كالسابق تتخذ تبعًا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط.

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** حيث لم تعد الخزينة حرّة نفسها في اللجوء إلى عملة القرض، كما أن البنك لم يعد يمول عجزها بتلك التلقائية السابقة.

- **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** انتزعت من الخزينة صلاحية منح القروض للاقتصاد وبالمقابل أوكلت هذه المهمة للبنك.

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** و ذلك من خلال إنشاء هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض.

- **وضع نظام بنكي على مستويين:** من خلال هذا القانون أصبح النظام يتكوّن من مستويين، بنك مركزي يمثل سلطة نقدية، تتابع وتراقب نشاط البنوك، وبنوك تجارية مهمتها تجميع المدّخرات وتوزيع القروض.

ثالثا: واقع المنظومة البنكية الجزائرية بعد الإصلاحات

1- **واقع البيئة القانونية:**لقد نتج عن القانون 90–10 المتعلق بالنقد و القرض ما يلي:[14]

*تكريس استقلالية السلطة النقدية بتحريرها من وصاية وزارة المالية و تمكينها من بلورة و إدارة السياسة النقدية بما يتوافق و القواعد الكلاسيكية النقدية.

*وضوح القواعد المحددة لعلاقة الخزينة العمومية و النظام البنكي.

*أصبح هنالك مساواة في منح القروض و التمويلات لمؤسسات القطاع العام و الخاص وفقا لقواعد المتاجرة و الجدوى الاقتصادية.

*أصبح هناك فصل بين دور الدولة كمالك لرأسمال البنوك العمومية و بين ضروريات التسيير وفق قواعد السوق، بما يفسح المجال لتكوين البنوك الخاصة وفتح فروع للبنوك الأجنبية و هو ما يعزز المنافسة بين البنوك.

*أصبح هناك لجنة مصرفية تقوم بدور مراقبة و متابعة تنفيذ المعايير المصرفية.

13- طاهر لطرش"**تقنيات البنوك**" مرجع سابق ص 196– 197

14- قدي عبد المجيد(2009)" **النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة** "المؤتمر العملي الثالث حول " **إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية و المعاصرة**" كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة الأردن، 27–29 أفريل .

*حددت القواعد الإحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

2- واقع المنتجات البنكية:

عملت هيئات الإشراف البنكي و على رأسها بنك الجزائر على تنمية و تطوير بعض المنتجات المالية بما يستجيب لتزايد الطلب عليها هي:

- **الاهتمام بالقرض العقاري:**

لقد كان القرض العقاري و إلى غاية 1999 يرتكز على مؤسسة واحدة و هي صندوق التوفير و الاحتياط إلا أنه و منذ 2000 أصبح الإئتمان العقاري يمثل مساحة كبيرة من سوق الائتمان و ذلك من خلال :[15]

-زيادة عدد المؤسسات المتدخلة في السوق.

-الإدماج التدريجي للإئتمان البنكي في الآلية المؤسسية لمساعدة و دعم الإسكان.

- الشروع في عمليات توريق القروض العقارية بعد صدود القانون 06-05 المتعلق بتوريق القروض الرهنية فلقد إنتقلت القروض الرهنية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول(1): تطور القروض الرهنية

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القروض الرهنية	94مليار دج	109مليار دج	125مليار دج	149.4 مليار دج	171.1 مليار دج	216.9 مليار دج	259.1 مليار دج	307.4 مليار دج

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013

فالملاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الرهنية يرتفع من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة إذ نجده مثلا إرتفع من 2006 إلى 2007 بنسبة 16% ، أما من 2008 إلى 2009 بنسبة قدرها 19.5% لكن نسبة الإرتفاع في 2010، إنخفضت إلى 14.5% لترتفع بعد ذلك لتصل إلى 19.4% في 2013 .

***بروز الإئتمان الإيجاري:**

منذ صدور الأمر 96-09 بدأ هذا النشاط في النمو من خلال ظهور 06 مؤسسات مالية متخصصة في هذا النوع من النشاط فضلا عن البنوك الأخرى التي تمارسه كنشاط ضمن باقي أنشطتها فقد بلغ حجم الإئتمان الإيجاري المقدم من طرف البنوك الخاصة نسبة لإجمالي عملياتها مع الزبائن 1.5% في 2010 مقابل 9.26% و 14.28% في 2009 و 2008 على التوالي.

***نمو القروض الموجهة للعائلات للإستهلاك و التجهيز:**

تم فتح قطاع جديد للعمل المصرفي و هو منح القروض الموجهة للعائلات قصد تمويل مقتنياتهم الإستهلاكية و التجهيزية بشكل أصبح فيه تنافس كبير بين البنوك في منح هذا النوع من القروض.

3- واقع التنظيم الاحترازي في الجزائر

لتحقيق التسيير الفعال للخطر المصرفي في الجزائر، تأسس مجلس النقد و القروض و من أهم الأنظمة التي تبناها نظام الحيطة و الحذر، ومن أهم قواعده التي تعمل بها البنوك في الجزائر هي :[16]

- **الرخصة و الاعتماد**

[15]- قدى عبد المجيد" **النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة**" مرجع سابق.

[16]-- www.bank-of-algeria.dz

قبل مباشرة أي بنك في العمل يجب أن يحصل على رخصة و اعتماد و الذي يمنحه إياها مجلس النقد و القرض لبنك الجزائر، باعتباره السلطة النقدية للدولة.

- **المشاركون في عملية الإئتمان:**

يتوجب على المشاركين في عملية الإئتمان و بالأخص المسيرين، أن لا تكون لهم سوابق عدلية مثل جرائم التزوير،السرقة، إختلاس، إستغلال المناصب .

– رأس المال الأدنى للمصارف:

تعبر عملية تحديد رأس المال الأدنى للمصارف أول قاعدة متبعة في الجزائر فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الإئتمانية ، و التي تلزم المصارف بوضع حد معين و أدني لرأس مالها للقيام بوظائفها.

– معيار الأموال الخاصة الصافية (رأس المال الصافي):

يحتل هذا المعيار مكانة الرائد في قواعد الحذر و الحيطة لأنه يعتبر ضمان لملاءة المصرف و سلامته.

– ترجيح المخاطر البنكية :

وفقا للمادة 11 من التعليمة رقم 94/74 الصادرة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر، تم تحديد معاملات ترجيح لمستوى الخطر تتراوح ما بين 0 و 100% تطبق على مختلف الإلتزامات حسب درجة تسديدها و ذلك وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية.

فبالنسبة لعناصر داخل الميزانية، يتم إحتساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية و ذلك كالآتي:[17]

الجدول (3): معاملات ترجيح عناصر الميزانية

المخاطر	معامل الترجيح
القروض للزبائن	%100
قروض للموظفين	%100
الأوراق المالية الموظفة	%100
أوراق مالية للمشاركة	% 100
حسابات التسوية	%100
صافي الموجودات الثابتة	%100
القروض المقدمة للبنوك و المؤسسات المالية:	
–الموجودة في الخارج	%20
–الموجودة في الجزائر	%5
إلتزامات على الدولة	%0

Source : Document Banques Extérieur d'Algérie Mars 2002.

أما بالنسبة للإلتزامات خارج الميزانية فإن حساب الأخطار المرجحة يتم من خلال تصنيف الإلتزامات إلى أربعة أصناف و ذلك كالآتي:

–بالنسبة للإلتزامات ذات الخطر المرتفع 100%

–بالنسبة للإلتزامات ذات الخطر المتوسط 50%

[17]- Document Banque extérieur d'Algérie Mais 2002.

-بالنسبة للإلتزامات ذات الخطر الملائم 25%

-بالنسبة للإلتزامات ذات الخطر الضعيف 0%

– معيار تغطية المخاطر (معيار الملاءة المصرفية Cooke)

باعتبار معيار الملاءة المصرفية هو أساس السلامة المصرفية فإن بنك الجزائر أولى لها إهتماما كبيرا و اعتبر رأس المال (الأموال الخاصة الصافية للبنك) بمثابة مقياس أساسي لها، فأدرجت معيار كوك Cooke الذي صدر عن توصيات لجنة سنة 1988 ، حيث ألزمت البنوك في الجزائر باحترام و بصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل 08% حيث:

$$\text{نسبة Cooke} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}}{\text{مجموع التعهدات المرجحة لبنك}} \geq 8\%$$

أي أن الأموال الخاصة الصافية للبنك يجب أن تمثل على الأقل 8% من التعهدات المرجحة، و نظرا لأن البنوك الجزائرية تتميز بضعف رأس مالها فإن تطبيق هذه النسبة جاء بصفة تدريجية إذ كانت 4% سنة 1990، 5% سنة 1997، 6% سنة 1998، 8% سنة 1999.

- **معيار توزيع و تقسيم المخاطر :**

إن عملية تقسيم و توزيع المخاطر هي أحدى التقنيات المتبعة من طرف البنك للتقليل من احتمالات الأخطار التي تؤدي إلى الإفلاس ، لذلك أوصت قواعد الحذر بتنويع العملاء و المتابعة المستمرة لهم، حيث أن تركيز المخاطر على عميل معين من العملاء، يجعل البنك في وضعية جد حساسة في حالة إفلاس هذا العميل أو عجزة عن التسديد ، و عليه فإن تنويع العملاء و تقسيم المخاطر المحتلمة هو بمثابة حماية للبنك:

1.حالة مستفيد واحد:

*إن مجموع المخاطر الناجمة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25% من الأموال الخاصة الصافية للبنك.

$$\text{نسبة توزيع الخطر لمستفيد واحد} = \frac{\text{مجموع التعهدات الصافية للزبون}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}} \geq 25\%$$

2.حالة مجموعة من المستفيدين:

إن المبلغ الإجمالي للمخاطر الناجمة و المترتبة عن المستفيدين الذين يتجاوز كل واحد منهم نسبة 15% من الأموال الخاصة الصافية للبنك لا يجب أن تتعدى (المبلغ الإجمالي للمخاطر) 10 مرات مبلغ الأموال الخاصة الصافية.

– متابعة الإلتزامات و التأمين على الودائع

على البنوك تأمين الودائع بهدف حماية أموال المودعين و كسب ثقة الزبائن (الأمان) المحفز على استمرارية نشاط البنوك.

–4واقع أنظمة الدفع في الجزائر:

عمل بنك الجزائر بعد تشخيص الوضع النقدي و المصرفي في الجزائر على استحداث أنظمة دفع تتماشى مع تلك السائدة في العالم، و ذلك بإنشاء نظامين للدفع بين المصارف ، و هذا من أجل ضمان تحويل الأموال بصفة فعالة آمنة و بسرعة:[18]

– نظام الدفع الإجمالي الفوري المبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة (ARTS)

[18]- قدي عبد المجيد" **النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة**" مرجع سابق

قصد تحقيق الأهداف السابقة الذكر وضع بنك الجزائر هيكلا يسمح بمعالجة العمليات بين البنوك و السوق المالية و ذلك بتأسيس نظام ARTS (Algeria Real Time Settlements) الذي دخل في العمل منذ 2006، و يعمل باستمرار و بشكل فوري كل يوم من الثامنة صباحا إلى الخامسة مساءا، و يتكفل هذا النظام أيضا بتسوية الأرصدة التي تصبها غرف المقاصة التقليدية الآيلة إلى الزوال بفعل نمو و تطور نظام المقاصة الإلكترونيةو يمكن التعبير عن تطور المعاملات التي تمت من خلال هذا النظام في الجدول التالي:

الجدول (4): تطور معاملات ARTS

	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013
عدد أيام العمل	226	251	-	254	251	252	253
متوسط عدد العمليات في اليوم	630	705	813	833	945	1070	1148
متوسط المبالغ اليومية (بالمليار دج)	750.6	1248.5	2568	2313	2710	2124	1418

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013

لقد عرفت سنة 2010، السنة الخامسة لبدأ عمل نظام (ARTS) معدل توفر قدر بـ 99.93% مقابل 99.56% في 2009، حيث يحسب هذا المعدل بقسمة مدة عمل النظام على ساعات عدم عمله.

و إذا ما ترجمت هذه النسبة إلى عدد عمليات التسوية التي تمت من خلال ARTS في 2013 فنجدها 290418 عملية تسوية بـ مبلغ إجمالي قدره 358026 مليار دج مقابل 269557 عملية في 2012 بقيمة 535254 مليار دج إذن و مقارنة بـ 2012 نلاحظ أن هذا النظام قد عرف تطور في عدد عمليات الدفع بنسبة 7.1% لكن في المقابل سجل إنخفاض قدره 33.1% في قيمة مبالغ هذه العمليات[19].

- **نظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات صغيرة الحجم (ATCI)**

فيما يتعلق بنظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات صغيرة الحجم فهو يعمل بشكل آلي للشبكات و السندات و التحويلات و البطاقات و الإقتطاعات الآلية، و هو مكمل للنظام الأول(ARTS) و لقد قام هذا النظام منذ دخوله حيز التطبيق في ماي 2006 بعمليات واسعة ،و الجدول التالي يبين تطور عمليات نظام ATCI:

الجدول (5): تطور معاملات نظام ATCI:

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عددالعمليات المنجزة سنويا (مليون عملية)	9.320	11.139	13.818	17.062	17.387	19.470
المبلغ الإجمالي السنوي (مليار دج)	7188.255	8534.729	8878.137	10581.6	11766.1	12661.6
متوسط عدد العمليات شهريا (مليون عملية)	-	0.928	1.152	1.422	1.449	1.622
متوسط المبالغ الشهرية (مليار دج)	-	711.227	739.844	881.801	981.340	1055.137

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007-2013

[19] بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013، ص87-

من خلال المعطيات في الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد العمليات المنجزة من خلال نظام ATCI سنويا إذ سجلت 2013 ، 19.470مليون عملية دفع مقابل 17.387 مليون عملية في 2012.

كذلك كان هناك إرتفاع في قيمة المبالغ الإجمالية السنوية إذ نجد مثلا إنجاز ما قيمته 12661.6مليار دج في 2013 مقابل 11766.6 مليار دج في 2012.

و إذا أمعنا في الملاحظة نجد أن نسبة إرتفاع عدد العمليات المنجزة من خلال نظام ATCI كانت أكبر من نسبة إرتفاع قيمة المبالغ إذ نجدها 12% بالنسبة لعدد العمليات و 7.5% بالنسبة لمبالغ العمليات.[20]

أخيرا و على الرغم من أن حجم عمليات الدفع المعالجة من خلال نظام ATCI قد سجل إرتفاع مهم إلا أنه و إلى غاية 2013 بقي قليلا و ذلك إذا ما قورن مع حجم العمليات المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة.

-5واقع نظام المعلومات المصرفي

قصد تمكين السلطات النقدية من اتخاذ القرارات الملائمة، تم وضع مجموعة من نظم المعلومات الخاصة بالنظام المركزي في شكل مركزيات:

_ مركزية المخاطر

هي عبارة عن قاعدة معطيات مكونة من مجموع البنوك تسمح بتجميع، تخزين و توفير المعلومات للبنوك المشتركة في هذه المركزية، و تتعلق معطياتها بالقروض و الإئتمانات الإيجارية الممنوحة من طرف البنوك للمؤسسات و الأفراد، و تلزم البنوك بإبلاغ المركزية بكل الديون المشكوك فيها و المتنازع بشأنها، ويعمل ذلك على مساعدة البنوك و المؤسسات المالية على تقييم مخاطر القروض و تسيرها و التحكم فيها، و بهذا أصبح بنك الجزائر يتوفر على مركزية دائمة تتكون من المؤسسات المصرح بها من البنوك و المؤسسات المالية و التي يتعامل معها كمستعملة للقروض التي تفوق 02 مليون دج، و لقد تطور عدد التصريحات عبر السنوات على النحو التالي:

الجدول: (6) : تطور التصرحيات لمركزية المخاطر

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد التصريحات	32557	43584	54639	-	69657	72766	87107	94708	113149
نسبة النمو%	31.2	33.87	25.36	-	-	4.46	19.7	8.73	19.52

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي لـ 2007-2013

_ مركزية عوارض الدفع

تهتم هذه المركزية بتنظيم و تسيير البطاقة المركزية لدى بنك الجزائر و الخاصة بحوادث الدفع و ما يترتب عنها لاحقا، و النشر بشكل دوري لقائمة هذه الحوادث(النظام 92-02 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 و المتضمن تنظيم مركزية عوارض الدفع) و لقد تطور عدد التصريحات الخاصة بهذه الحوادث على النحو المبين في الجدول التالي:

[20] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، ص 92-

الجدول: (7) تطور التصريحات الخاصة بحوادث الدفع

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد التصريحات	43351	31059	37861	-	32444	37895	43266	44207	48862
نسبة النمو%	38.6	-28.3	21.9	-	-	16.8	14.2	2.2+	10.53

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2007-2013

من الجدول نلاحظ أن عدد حوادث الدفع المصرح بها تأرجح ما بين الإرتفاع و الإنخفاض، و ذلك إلي غاية 2013 أين نجد أن عدد هذه الحوادث ارتفع بنسبة 10.53% كذلك الأمر بالنسبة للمبلغ المرتبط بهذه التصريحات[21].

_ مركزية الميزانيات

تهتم هذه المركزية بتجميع ميزانيات المؤسسات بما يمكن من التصنيف المنتظم للمؤسسات و يمكن من إعداد مؤشرات الصحة المالية لكل مؤسسة ، كما تستخدم معطياتها لتصنيف السندات الضرورية لعمليات السياسة النقدية[22]

رابعا: إشكالية الأخذ بنموذج الصيرفة الشاملة في الجزائر:

1- مدى إنتهاج البنوك الجزائرية الصيرفة الشاملة:

بالرغم من أن الواقع العملي لنشاط البنوك الوطنية أثبت إستمرارها في إتباع السياسات السابقة إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض سمات العمل المصرفي الشامل في الجزائر و المتمثلة في الآتي:

أ- **الإئتمان الإيجاري:**

لقد إعتمد نشاط التمويل التأجيري في الجزائر بمقتضى الأمر رقم 96-90 المؤرخ في 10 جانفي 1996، و يمارس الإئتمان الإيجاري في الجزائر عدد قليل من الشركات حديثة النشأة و تعد شركة "سلام" أول شركة تأجير أنشأت سنة 1997 بمقتضى الأمر 96-90 المؤرخ في 1996/10/10 الخاص بالإئتمان الإيجاري.

أما ثاني مؤسسة فهي شركة القرض الإيجاري العربي للتعاون التي اعتمدت من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001.[23]

أما عن بنك البركة الجزائري فكمبادرة منه للإستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية و حاجياته الإقتصادية أجرى سنة 2006 مفاوضات مع الشركة الدولية للإجارة و الإستثمار و هي شركة مساهمة كويتيه استثمارية تلتزم بأنشطة الإجارة و الإستثمار و الخدمات الإستشارية الإدارية و فق مبادئ الشريعة الإسلامية و ذلك لتأسيس شركة الإجارة المالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2.التوريق (التسنيد)

يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للبنوك و الأسواق المالية، على حد سواء و قد صدر أول قانون تشريعي في الجزائر سنة 2006 (القانون رقم 06-05) خاص بتوريق القروض الرهنية ، و يعرفه في بنوده على أنه[24] عمليه تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية.

21- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، ص 97

22- قدي عبد المجيد" النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة" مرجع سابق

23- عاشور كتوش ، عبد الغني حريري(نوفمبر 2006)" **التمويل بالإئتمان الإيجاري، دراسة حالة الجزائر**" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة.

24- الجريدة الرسمية ، العدد 15 الصادر 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006

فقانون 06-05 سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية و ذلك بمقتضى المرسوم التشريعي الصادر في 23 ماي 1993 و المتعلق ببورصة القيم المالية، و في هذا الإطار حصلت المصارف العمومية و الخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى 80% للإنطلاق في منح قروض السكن كما شرع الصندوق الوطني التوفير و الإحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان.

3.الصيرفة الإلكترونية:

في إطار تحسين الخدمات المصرفية و تسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك الجزائرية ، تم إنشاء شركة مساهمة تضم بنوك عمومية هي بنك الجزائر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك التنمية المحلية البنك الخارجي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط ،القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب و طبع الإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية، و نشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم (SATIM sociéte algérienne d'automatisation des transactions) الذي يحدد إجراءات أجال التسليم،و عمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة SATIM عن طريق شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواءا كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة و إجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك ، و تأمين تبادل التدفقات المالية كما تعمل أيضا على كشف البطاقات المزورة ، و في عام 1997 قامت شركة SATIM بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية تعطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة.

أما من حيث استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيف نتيجة غياب ثقافة بنكية لدى العملاء و محدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا و تتطلب تكاليف صيانة مرتفعة الأمر الذي يحول دون استعمالها و تفضيل الدفع التقليدي بدل الإلكتروني[25] .

4.نشاط التأمين:

تعرف الجزائر تأخرا كبيرا نتيجة ضيق السوق و محدودية الأنشطة التأمينية إظافة إلى نقص الوعي التأميني لدى الأفراد، و إذا ما سلطنا الضوء على واقع قطاع التأمينات في الجزائر و حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية و التجارة سنة 2008 تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر من الدول التي تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه. ففي 2007 تم إصدار مرسومين تنفيذيين يتعلقان بعملية تسويق منتجات التأمين في البنوك الأول جاء في شهر ماي و هو خاص بتحديد أحكام و شروط توزيع منتجات التأمين ، أما الثاني فكان في شهر أوت و تم من خلاله تحديد منتجات التأمين الممكن توزيعها على مستوى البنوك ، و من المفترض أن توسع المصارف الجزائرية من دائرة نشاطها لتشمل توزيع كافة منتجات التأمين و المتعلقة بالتأمين على الأشخاص و التأمين على القروض ، إلى جانب التأمين من الأخطار على السكنات و الأخطار الفلاحية.

فمن حيث الممارسات البنكية لنشاط التأمين فتظهر على شكل مساهمات متواضعة من خلال:

*مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري في الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX) .

*مساهمة البنوك العمومية في الشركة الجزائرية لضمان قروض الإستثمار "CAGCI" .

*مساهمة البنوك العمومية في شركة ضمان القروض العقارية "SGSI" .

[25]-الجريدة الرسمية ، العدد 15 الصادر 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006

*توسع أنشطة الصندوق الوطني الفلاحي "CNMA Banque

*مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين في رأسمال البنك العربي التعاوني.

خامسا: معوقات الأخذ بنموذج البنوك الشاملة في الجزائر

لعل الصعوبات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري و التي حالت دون توسع نشاطاته و أخذه بنموذج الصيرفة الشاملة ما يلي:

1.ضعف التغطية الجغرافية من قبل الشبكة التمويلية الموجودة:

بالرغم من وجود تطور ملحوظ في الشبكة التمويلية إلا أنها لم تصل بعد إلى مستويات التغطية الموجودة في الدول الأخرى خاصة المتقدمة منها، و قد زادت هذه الفجوة في التغطية الجغرافية إتساعا بسب عامل تجميع الشبكات في 05 بنوك تجارية.

2.البطء في إدارة السيولة النقدية و وسائل الدفع الأخرى:

رغم الإمكانيات الكبيرة التي عبأتها البنوك لتحسين أدائها في هذا المجال إلا أنه ما زلنا نلاحظ تلك الطوابير اللآمتناهية أمام الأكشاك و زيادة تكلفة التعامل مع شيكات السحب، و هذا ما يؤثر سلبا على صورة البنك في السوق.

3.عدم فعالية شبكة نقل المعلومات:

بالرغم من التدابير التي اتخذت لتحسين أداء شبكة الاتصال إلا إنها ما زالت هزيلة الأداء، و لا يعتمد عليها كمصدر موثوق للمعلومات، و قد ساهم هذا بشكل كبير في عرقلة المجهودات التي تبذل لعصرنة الخدمات البنكية و هذا ما يعرقل حتما سيرورة الإصلاحات الجارية ككل.

4.محدودية الإطار التنظيمي عند البنوك الوطنية الكبرى:

إن العوامل السابقة الذكر و التي تعتبر كمعوقات أمام سيرورة إصلاح البنوك، زادت حدتها مع اتساع حجم الفجوة الموجودة بين الطلب المتزايد على الخدمات البنكية (القروض بمختلف أنواعها) و مهاراتها الإدارية و التي تبقى محدودة ، فهذه الفجوة تتجلى في صميم إشكالية إدارة البنوك الوطنية الكبرى التي أصبحت عبارة عن مجمعات بنكية كبيرة لا تتوافر حتى الآن على الوسائل الملائمة للقيام بالدور المنوط بها[26].

سادسا: متطلبات تأهيل البنوك الجزائرية لمواكبة الصيرفة الشاملة

يمكن القول أن رغم محاولات البنوك الجزائرية فيما يخص الإتجاه نحو الصيرفة الشاملة إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد على أن تكون مصارف شاملة بالمعنى المتعارف عليه عالميا نتيجة وجود معوقات (سبق ذكرها) و التي يستدعي منها ضرورة الأخذ بجملة من الإجراءات لتأهيل أداء القطاع البنكي الجزائري ورفع إمكانياته للإرتقاء إلى مستوى التحديات التي يواجهها و بالتالي مواكبة مستجدات الصيرفة الشاملة، و أهم هذه الإجراءات ما يلي:

-الإرتقاء بالعنصر البشري الذي يعد من الركائز الأساسية للإرتقاء بالأداء المصرفي.

-زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية بما يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية.

-الإستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق المصرفية.

-زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

-توسيع الشبكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة و باقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء، و إجراءات التسوية للمعاملات المالية، بالإظافة إلى الربط بين الشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف العالمية و في مقدمتها شبكة الأنترنت.

-تشجيع و تنشيط سوق الأوراق المالية و تكوين صناديق الاستثمار و تأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية.

---

[26]- خياط عبد الله" **إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري**"المؤتمر العلمي الثالث حول" إدارة منظمات الأعمال،التحديات العالمية المعاصرة" كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة 27-29 أفريل 2009.

-تنويع الخدمات المصرفية من خلال تقديم حزمة متنوعة و متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التنوع و التطور و فق مفهوم المصارف الشاملة ك:

*الإهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية و العائلية .

*الإهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

*تقديم القروض المشتركة و الاستشارة الفنية .

*ضرورة تبنى الصيرفة الإسلامية كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من العملاء.

*التوجه نحو التعامل في سوق الأوراق المالية و تفعيل دورها بما يسمح لها بتقويه قاعدة رأسمالها من جهة ، و تنشيط هذه الأخيرة من جهة أخرى.

*الإستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي و البنكي.

*إصدار القوانين و التشريعات التي تضمن نجاح عملية التحول إلى الصيرفة الشاملة.

*تنظيم الشبكة المصرفية ما بين البنوك من خلال توسيعها بما يضمن سرعة تنفيذ الخدمات المصرفية.

*تشجيع إندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد.

*تفعيل دور الصيرفة الإكترونية كمدخل لتطوير و عصرنة المصارف الجزائرية و ذلك من خلال إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية و توسيع استخدام البطاقات الإئتمانية، و شبكة الإنترنت[27].

الخاتمة :

مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة أصبحت إستراتيجيات البنوك قائمة بالدرجة الأولى على تلبية كافة احتياجات العملاء و محاولة كسب رضاهم و ولائهم ، و سعيا منها لتحقيق هذا، أصبح توجه البنوك نحو خيار الصيرفة الشاملة كمدخل حديث لمواكبة بيئة العمل المصرفي من حيث التنويع و الإبتكار و الإبداع و ذلك لضمان بقائها في السوق و نموها.

و الجزائر على غرار بقية الدول كانت لديها محاولات في هذا المجال إلا أنها بقت محدودة ، إذ أن أداء البنوك الجزائرية لا يزال محدود في نطاق ضيق يقوم على إعتمادها على الوظائف التقليدية التي يمارسها و بذلك يمكن القول و بعيدا على أن تكون البنوك الجزائرية بنوك شاملة فهي تعد بنوك تقليدية تسير في اتجاه التحول نحو البنوك الشاملة و حتى تنجح في مسار التحول هذا يجب بالدرجة الأولى أن يكون هناك إيمانا للدولة و قناعة بأهمية دور هذه البنوك و أن تعمل على توفير المناخ الملائم لها على نحو يتسم بالكفاءة و الفعالية.

مراجعالدراسة:

1-Colvin, C. L,(2007),'Universal Banking Failure? An Analysis of the Contrasting Responses of the Amsterdamsche Bank and the Rotterdamsche Bank Vereeniging to the Dutch Financial Crisis of the 1920s', LSE Economic History Working Paper Series 98.

2- Document Banque extérieur d'Algérie Mais 2002.

[27]- مفتاح صالح و آخرون" الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية و تأهيل المصارف الجزائرية" المؤتمر العلمي الثالث حول " إدارة منظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،الأردن، 27-29 أفريل 2009.

3- Georg Rich and Christian Walter,(1993), "The Future of Universal Banking," Cato Journal, Vol. 13, No. 2.

4- Xie Lili,(2007)," Universal Banking, Conflicts of Interest and Firm Growth", Journal of Financial Services Research 32 (3).

5-www.bank-of-algeria.dz

6- أحمد هني " **اقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7- الطاهر لطرش (2003)" **تقنيات البنوك**" ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية .

8- الجريدة الرسمية ، العدد 15 الصادر 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006

9- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013.

10- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010.

11- حياط عبد الله" **إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري**"المؤتمر العلمي الثالث حول" إدارة منظمات الأعمال،التحديات العالمية المعاصرة"كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة 27-29 أفريل 2009.

12- رشيد صالح عبد الفتاح (2000) " **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي**"، دار النهضة العربية.

13- شاكر القزويني (1992)" **محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

14- صلاح الدين حسين السيسي(2003)"**قضايا مصرفية معاصرة1**" دار عالم الكتب للطباعة، الطبعة الأولى.

15- عاشور كتوش ، عبد الغني حريري" **التمويل بالإئتمان الإيجاري، دراسة حالة الجزائر**" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة نوفمبر 2006

16-فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري"**إدارة البنوك**".

17 -قدي عبد المجيد" **النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة** "المؤتمر العملي الثالث حول " **إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية و المعاصرة**"كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة الأردن، 27-29 أفريل 2009.

18- محمود حميدات (2000)"**مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية.

19- مفتاح صالح و آخرون" **الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية و تأهيل المصارف الجزائرية**" المؤتمر العلمي الثالث حول " إدارة منظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،الأردن، 27-29 أفريل 2009.